خريجو الجامعة الليبية

شعيب المنصوري

يعد النهوض بالتعليم العالي والتخطيط له إحدى القضايا الرئيسية التي تشغل بال المسئولين على مختلف المستويات في معظم البلاد النامية وذلك بالرغم من التفاوت بينها في درجة نمو هذا النوع من التعليم .

ومن الطبيعي ان تدرك هذه الدول ان الاسراع في التقدم الاقتصادي والاجتماعي يقتضي أول ما يقتضي توفير الخبرات الفنية اللازمة والعمل على رفع مستوى كفاية الطاقة البشرية المدربة تدريباً عالياً . ومن هنا أصبح التعليم العالي بمختلف أنواعه أمراً ضرورياً لنجاح أية خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولن أحاول في هذا البحث التحدث عن الدور العظيم الذي قامت به الجامعة الليبية في مد البلاد بأفواج متعاقبة من الشباب المدرب تدريباً عالياً في مختلف التخصصات ، فهذا في الحقيقة عمل يتحدث عن

نفسه . وما هدفي الأساسي في هذا البحث إلاّ محاولة تتبع (١٤٠٧) من الشباب الذين دفعت بهم الجامعة الليبية إلى أبواب العمل في مجالات مختلفة ، ثم تسجيل توزيعهم الوظيفي بطريقة احصائية نستطيع ان نستخلص منها اتجاهاتهم العامة في مواقع عملهم .

والحقيقة انني طالما رجعت بذاكرتي أثناء تتبعي المتواصل لخريجي الجامعة الليبية قليلاً إلى الوراء حينما كتبت أجنس لوكود عن ليبيا سنة ١٩٥٦ قائلة : « لم يكن بليبيا عشية استقلالها أية خبرة بالحكم ، ولو حتى على مستوى الكتبة البسيط إذ ان الايطاليين احضروا معهم حتى طباخيهم من صقلية ومناطق ايطاليا الاخرى . أما عن التعليم الرسمي فانه شبه معدوم » .

والآن ، وقد قضيت قرابة ستة أشهر في تتبع متواصل لخريجي الجامعة الليبية اهدي اليهم جميعاً وإلى كل من ساعدني أثناء قيامي بتجميع المادة اللازمة لدراسة هذا الموضوع ، هذا البحث المتواضع .

لقد أصبح من الأمور الشائعة في الحديث عن التربية التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه في عمليات التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. وبالرغم من حداثة هذا الموضوع إلا انه حظي باهتمام بالغ من رجال الاقتصاد والتربية على حد سواء . غير ان المتتبع لما يدور في كثير من المؤتمرات التي تقام بين حين وآخر لمناقشة قضايا التعليم والتنمية لا يخرج في غالب الأحيان بأكثر من التأكيد العام على العلاقات الديناميكية القائمة بين التنمية والتعليم ، فكأن همّ هذه المؤتمرات الشاغل لا يتعدى تجديد الولاء لهذه الفكرة . وربما حظي المتتبع لما يدور في هذه المؤتمرات باستعراض تاريخي مسهب لتطور الفكر الاقتصادي واتجاهه اليوم نحو ما يسمى بالرأسمال البشري .

ولقد رأيت في هذا البحث ألاّ أطيل الوقوف عند هذه الموضوعات

العامة وان اتجه من البداية إلى معالجة موضوع هذا البحث الرئيسي عن جانب من جوانب الجامعة الليبية .

والحقيقة ان ابرز علامات الصحة في مجتمعاتنا المعاصرة هذا الحوار النشط الذي يدور حول مسئولية الجامعة وهذا الاهتمام الذي أصبحت تحظى به من رجال السياسة والتربية والفكر سواء داخل أروقة الجامعة أو خارجها . ولنا الحق ان نناقش جامعتنا الحساب فقد ولى زمان انطوت فيه الجامعات على نفسها واغرقت في غفوة أكاديمية أنستها أو كادت تنسيها كل ما يحيط بها . وللحق أقرر هنا ان الجامعات اليوم وبخاصة الجامعة الليبية من رحابة الصدر والحرص على المصلحة العامة ما يجعلها ترحب بهذا الاهتمام وما يحفزها على اذكائه حتى لا يتوقف ذلك الحوار الدائب بين الجامعات ومجتمعاتها ففيه الخير كل الخير للجميع .

وطبيعي ان ينظر كل منا إلى الجامعة من الزاوية التي تناسبه ، فمنا من يؤكد ان وظيفة الجامعة الرئيسية تتمثل في سد النقص الهائل في الامكانيات البشرية وتوفير المختصين في فروع المعرفة المتعددة ، ومنا من يشدد على مكانة البحث العلمي في الدراسات الجامعية ويرى انها لا بد ان تحتل مكان الصدارة من فعاليات الجامعة . وبعضنا يخص المناهج الجامعية باهتمامه فيراها بعيدة الصلة عن واقع حياتنا فيطالب بانزالها « إلى الأرض » من ناحية وبضرورة مسايرتها للتقدم التكنولوجي الهائل من ناحية أخرى ، وهكذا .

والحقيقة ان الباحث إذا ما تصدى لدراسة الجامعة تزدحم المعاني في صدره « على حد قول الجاحظ فلا يدري أيها يختار . فللجامعة وظائف عدة ، ومنها ما يمكن قياسه كمياً ومنها ما يصعب قياسه وان يك أعظم وأجل شأناً . ولهذا فمن الواجب ان اقرر من البداية ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو محاولة تتبع خريجي الجامعة الليبية في

مواقع عملهم والتعرف على نسب توزيعهم على الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة وفي ميدان الأعمال الحرة كذلك . ويحسن ان نؤكد من البداية ان هذا البحث لا يتعدى المعالجة الكمية إلى قياس نوعية الخريج والحكم على جودته إذ لا توجد لدينا بيانات كافية عن الخريجين في الميدان حتى نتعرف على حقيقة احوالهم ونحكم على جودتهم في الواقع . ولعله من الانصاف ان أذكر هنا ان أحد الأساتذة بكلية الاقتصاد والتجارة أراد منذ سنتين ان يعالج هذه القضية بالذات عن طريق دراسة استقصائية لعينة من الخريجين الاّ انه لم يتمكن من الحصول على العدد المطلوب من الاستفتاءات التي كان قد بعث بها إلى مجموعة من الخريجين عن طريق البريد . ولا شك ان هذا النوع من الدراسة أدق وأعمق نفعاً من الدراسة التي بين أيدينا الآن نظراً لأنها توفر لنا من المعلومات أكثر من مجرد ذكر عمل الخريج ، وإلى ان تتوافر البيانات اللازمة لدراسة هذه القضية نكتفي في هذا البحث بعرض الجانب الكمي لانتاج الجامعة الليبية من الخريجين .

لعل أول ما يلفت نظر المتتبع لتطور الجامعة الليبية منذ نشأة أول كلية بها سنة ٥٥ – ١٩٥٦ ، هذا النمو الهائل في اعداد الطلبة وما صاحبه من نمو في اعداد أعضاء هيئة التدريس وتوسع في المنشآت اللازمة لاستقبال الاعداد الكبيرة المقبلة على التعليم . ولن نتعرض في هذا البحث لأكثر من الاشارة إلى الاحصائية رقم (١) التي توضح الزيادة السنوية في اعداد الطلبة في الكليات المختلفة إلى العام الجامعي ٦٨ – ١٩٦٩ .

ويرجع هذا التطور الهائل في اعداد الطلبة بالجامعة الليبية إلى عاملين رئيسيين ، أولهما التوسع المستمر في حجم قاعدة التعليم العام على جميع المستويات ، وازدياد عدد خريجي المدارس الثانوية وثانيهما محاولة سد حاجة البلاد الملحة إلى الكفايات العلمية والفنية المدربة تدريباً عالياً في

مختلف ميادين التخصص .

ويبدو ان العامل الأول أشد الاثنين تأثيراً اذا انه يفرض نفسه على الجامعة بطريق مباشر ويطرق أبوابها في الحاح وباعداد كبيرة كل عام . ولا شك كذلك ان ضعف الاهتمام بالتعليم الفني والمهني على المستوى الثانوي وقلة عدد الطلاب المقبلين عليه من شأنه ان يزيد في حدة الضغط الواقع على الجامعة بدل ان يخفف من هذا الضغط بانصراف نسبة معقولة من خريجي المدارس الاعدادية والثانوية إلى معاهد مهنية دون مستوى الدراسة الجامعية . ولن أحاول في هذا البحث دراسة نسبة القبول بالجامعة اذ أنني سأفرد لهذا الغرض بحثاً خاصاً ربما جاء بعد هذه الدراسة .

انه من الجلي ان الجامعة الليبية قد أسهمت بنموها خلال السنوات القليلة الماضية في زيادة الرأسمال البشري على المستوى العالي بدرجة كبيرة كما نرى من الاحصائية رقم (٢) .

كليـــة الآداب

وندخل صلب هذه الدراسة الآن بمحاولة التعرف على خريجي كلية الآداب في مواقع عملهم الفعلية . وكلية الآداب أقدم كليّات الجامعة الليبية إذ ابتدأت الدراسة بها سنة ٥٥ – ١٩٥٦ وقد دخل الكلية في تلك السنة واحد وثلاثون طالباً نظامياً تخرجوا كلهم سنة ٥٨ – ١٩٥٩ ، والجدير بالذكر ان عدد خريجي كلية الآداب بلغ (٦٠٣) خريجاً حتى العام الجامعي الماضي (٦٧ – ١٩٦٨) ، وفي هذه السنة خرّجت كلية الآداب الدفعـــة العاشرة ، وبذلك يصبـــح مجموع خريجي كلية الآداب من نظاميين ومنتسبين ٦٠٣ خريجاً أو ما يعادل ٤٣٪ من مجموع خريجي الجامعة الليبية البالغ ١٤٠٧ خريجاً حتى سنة ٦٧ – ١٩٦٨ .

وبالرغم من ان خريجي كلية الآداب يعملون بالوزارات والمصالح

الحكومية المختلفة الاّ أنهم يكثرون بوازارات التربية والتعليم والجامعة الليبية والخارجية والاعلام والثقافة والعمل والشئون الاجتماعية على هذا الترتيب كما نرى من الاحصائية رقم (٣) .

وكذلك نرى من الاحصائية رقم (٣) ان ٤٦٪ من خريجي كلية الآداب يعملون بوزارة التربية والتعليم ، غير انه لا يجب ان نفهم من هذا ان ما يقرب من ٢٧٦ خريجاً من كلية الآداب يعملون كمدرسين بالمرحلتين الاعدادية والثانوية إذ الواضح ان نسبة كبيرة منهم تشتغل بأعمال إدارية اما بوزارة التربية والتعليم نفسها أو بادارات المحافظات التعليمية بالجمهورية .

وبالرغم من ان نسبة من اشتغلوا مع وزارة التربية والتعليم إلى مجموع خريجي سنة ٦٧ – ١٩٦٨ بلغت ٥٥ ٪ في مقابل ٢٠ ٪ من مجموع خريجي الفوج الأول سنة ٥٧ – ١٩٥٨ الاّ ان الملاحظ ان العمل بوزارة التربية والتعليم وفي مهنة التدريس على وجه الخصوص يعتبر في الحقيقة محطة يستفيد فيها الخريج لمدة قصيرة من الزمن كما يستريح المسافر من عناء السفر ، وبعدها يواصل السير إلى هدف آخر . وهذه الظاهرة في الحقيقة لا تنطبق على خريجي كلية الآداب فقط بل على جميع الخريجين بوجه عام ، إذ ان صفة الترحال والتنقل المستمر هي الغالبة على نسبة كبيرة منهم . ولا شك ان توفر فرص أفضل للترقي في الوزارات والمؤسسات التي انشئت حديثاً هو السبب الرئيسي في هذا الترحال المستمر . ولا شك كذلك في ان هذا الترحال سيستمر في السنوات المقبلة ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه في الماضي نظراً لتشبع بعض الوزارات والمؤسسات نسبياً بالخريجين وخاصة من الكليّات النظرية .

الزيادة السنوية فى اعداد الطلبة بكليات الجامعة الليبية

احصائية رقم (١)

السنة الدراسية	كلية الآداب			كلية الاقتصاد والتجارة			كلية العلوم			كلية الهندسة			كلية الحقوق			كلية المعلمين			كلية الزراعة			المجموع الكلي		
	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع	طلبة	طالبات	المجموع
٥٥ـ ١٩٥٦	٣١	—	٣١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣١	—	٣١
٥٦ـ ١٩٥٧	٧٩	—	٧٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧٩	—	٧٩
٥٧ـ ١٩٥٨	١٠٩	٥	١١٤	٤٨	—	٤٨	٣٢	—	٣٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٨٩	٥	١٩٤
٥٨ـ ١٩٥٩	١٦٩	٩	١٧٨	١١٠	٢	١١٢	٥٢	—	٥٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٣١	١١	٣٤٢
٥٩ـ ١٩٦٠	٢١٢	١٥	٢٢٧	٣٣٧	٥	٣٤٢	٧٧	—	٧٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٢٦	٢٠	٥٤٦
٦٠ـ ١٩٦١	٢٨٧	١٦	٣٠٣	٣٠٣	٨	٣١١	١١٥	—	١١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧٠٥	٢٤	٧٢٩
٦١ـ ١٩٦٢	٣٣٧	١٨	٣٥٥	٣٧٣	١٠	٣٨٣	١٤٣	٩	١٥٢	٥٢	٢	٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٠٣	٣٩	٩٤٢
٦٢ـ ١٩٦٣	٣٥٧	٢٨	٣٨٥	٤٠٥	١٨	٤٢٣	١٥٢	١٦	١٦٨	٦٤	٢	٦٢	٧١	١	٧٢	—	—	—	—	—	—	١٠٤٧	٦٥	١١١٢
٦٣ـ ١٩٦٤	٣٧٣	٣٥	٤٠٨	٤٣٦	١٩	٤٥٥	١٥٥	٢٥	١٨٠	١٠٥	٢	١٠٣	١٢٩	٣	١٣٢	—	—	—	—	—	—	١١٩٦	٨٤	١٢٨٠
٦٤ـ ١٩٦٥	٧٤٠	٥٨	٥٢٨	٤١٣	١٨	٤٣١	١٩٨	٤١	٢٣٩	١٧٤	٣	١٧١	١٨٤	٥	١٨٩	—	—	—	—	—	—	١٤٣٦	١٢٥	١٥٦١
٦٥ـ ١٩٦٦	٥٥١	٦١	٦٦٢	٤٥٥	٢٦	٤٨١	٢٣١	٤٧	٢٧٨	٢٠٠	٤	١٩٦	٢٢٧	١١	٢٣٨	—	—	—	—	—	—	١٦٦٠	١٤٩	١٨٠٩
٦٦ـ ١٩٦٧	٧٧٣	٨٨	٨٦١	٤٤٩	٣١	٤٨٠	٢٣٤	٤٩	٢٨٣	٢٣١	٢	٢٢٩	٢٢٧	١٢	٢٣٩	٨٦	٣١	١١٧	٤٣	—	٤٣	٢٠٤١	٢١٣	٢٢٥٤
٦٧ـ ١٩٦٨	٨٢٠	١٢٠	٩٤٠	٣٨٦	٣٣	٤١٩	٢٥١	٤٧	٢٩٨	٢٨٢	١٤	٢٦٨	٢٨٦	١٧	٣٠٣	١٣٧	٤٥	١٨٢	٩٤	٤	٩٨	٢٢٤٢	٢٨٠	٢٥٢٢
٦٨ـ ١٩٦٩	٨٥٧	١٢٤	٩٨١	٣٧١	٣٨	٤٠٩	٢٨٠	٥٤	٣٣٤	٣٥٦	١٧	٣٣٩	٣٥٥	١٧	٣٧٢	٢٩٣	٢٤	٣١٧	١٩٢	٦	١٩٨	٢٦٨٧	٢٨٠	٢٩٦٧

احصائية رقم (٢)

احصائية بخريجي الجامعة الليبية
٥٨ ـ ١٩٥٩ الى ٦٧ ـ ١٩٦٨

الدفعة	كلية الاداب			كلية الاقتصاد والتجارة			كلية العلوم			كلية الحقوق			كلية الهندسة			المجموع
	ليبي	غيرليبي	المجموع	ليبي	غيرليبي	المجموع	ليبي	غيرليبي	المجموع	ليبي	غيرليبي	المجموع	ليبي	غيرليبي	المجموع	
٥٨ ـ ١٩٥٩	٣١	ـ	٣١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣١
٥٩ ـ ١٩٦٠	٣٨	ـ	٣٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٨
٦٠ ـ ١٩٦١	٢٥	٢	٢٧	٢٧	٢	٢٩	١١	ـ	١١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦٧
٦١ ـ ١٩٦٢	٤٧	٣	٥٠	٣٧	ـ	٣٧	٢٣	ـ	٢٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١١٠
٦٢ ـ ١٩٦٣	٧٣	٥	٧٨	٤٢	ـ	٤٢	٣٠	ـ	٣٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٥٠
٦٣ ـ ١٩٦٤	٦٧	٥	٧٢	٦٣	٣	٦٦	٣٣	ـ	٣٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٧١
٦٤ ـ ١٩٦٥	٨٣	٣	٨٦	٥١	٣	٥٤	٣٦	٦	٤٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٨٢
٦٥ ـ ١٩٦٦	٧٠	٢	٧٢	٤٩	١	٥٠	٤٧	٢	٤٩	٢٣	ـ	٢٣	١٣	ـ	١٣	٢٠٧
٦٦ ـ ١٩٦٧	٤٣	٢	٤٥	٥٠	٢	٥٢	٤٤	١	٤٥	٢٢	ـ	٢٢	١٦	١	١٧	١٨١
٦٧ ـ ١٩٦٨	١٠٢	٢	١٠٤	٤٧	١	٤٨	٦٠	٦	٦٦	٢٦	١	٢٧	٢٥	٤	٢٦	٢٧٠
المجموع الكلي	٥٧٢	٢٤	٦٠٣	٣٦٦	١٢	٣٧٨	٢٨٤	١١	٢٩٥	٧١	١	٧٢	٥٤	٥	٥٩	١٤٠٧
النسبة الى المجموع			٤٢٫٥٪			٢٧٪			٢١٪			٥٫٣٪			٤٫٢٠٪	

احصائية رقم (٣)

احصائية بتوزيع خريجي كلية الآداب حسب العمل

الدفاع	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١
الداخلية	١	١	١	–	–	١	١	١	–	–	٦	
العمل والشئون الاجتماعية	٣	٣	٣	٥	٥	٦	–	٤	٢	–	٣١	٥,٥٪
الصحة	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	
الشباب والرياضة	–	١	–	٢	١	١	١	–	–	٣	٩	١,٥٪
البترول	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	٢	
التربية والتعليم	٦	٧	٤	٩	٣٣	٣٨	٥٣	٤٣	٢٦	٥٧	٢٧٦	٤٦٪
المالية	–	–	–	١	–	–	–	–	١	١	٣	
الشئون البلدية	–	–	٢	–	٣	–	١	١	–	١	٨	١,٤٪
الخدمة المدنية	١	١	–	–	٢	–	١	–	–	٢	٧	١,٣٪
الاعلام والثقافة	١	٥	٢	٣	٧	٣	٢	٣	–	٩	٣٥	٥,٧٪
الزراعة والثروة الحيوانية	–	–	١	١	٢	٢	–	–	–	–	٦	
الاشغال العامة	–	٢	–	–	–	–	–	–	١	١	٤	
شئون الرئاسة	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	٢	
الصناعة	–	–	٢	١	٢	–	–	–	١	–	٦	
المواصلات	–	–	–	–	٣	–	–	٣	–	٣	٩	١,٩٪
الاسكان والاملاك الحكومية	١	–	–	–	٢	–	–	١	٢	١	٧	١,٣٪
السياحة	١	–	١	–	–	١	١	١	–	٢	٧	١,٣٪
الخارجية	٥	٨	–	٨	٦	٤	٣	١	١	–	٣٦	٦٪
الاقتصاد الوطني	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	٢	
التنمية والتخطيط	٢	–	٢	–	–	١	–	–	–	–	٥	
العدل	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١	
مجلس الشيوخ	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	
الجامعة (ت)	٢	٥	٢	٧	١	٣	١	٣	٤	٩	٣٧	٨٪
الجامعة (ا)	١	–	١	١	–	٢	–	١	١	٢	٩	
بنات ليبيا	–	–	١	–	–	١	–	–	–	١	٣	
اعمال حرة (ط)	–	١	–	٢	–	١	٢	١	–	–	٧	٢,٥٪
اعمال حرة (ع)	١	١	١	١	–	١	١	–	١	–	٧	
شركات	٣	٢	١	١	١	–	٣	١	–	٣	١٥	٢,٥٪
في دراسة عليا على حسابه	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	٢	
من خارج ليبيا	–	–	٢	٤	٥	٥	٣	٢	٢	٣	٢٦	
بدون عمل	–	–	–	١	–	–	٣	–	–	–	٤	
غير معروف	–	–	–	–	٣	٢	٨	٥	٢	٦	٢٦	٤٪
[illegible]	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	٢	

وكم كان بودي في هذا البحث ان أتتبع تنقلات الخريجين من عمل إلى آخر منذ تاريخ تخرجهم حتى نستطيع التعرف على مدى حجم هذا التنقل وطبيعته واتجاهاته العامة ، غير أنني لم أستطع الحصول على مثل هذه المعلومات حتى لعينة تصلح ان تكون مقياساً للوضع العام .

وإذا ما درسنا توزيع الخريجين العاملين مع وزارة التربية والتعليم على المحافظات التعليمية بالجمهورية نجد أن بعض المحافظات تستأثر بنصيب الأسد من هؤلاء الخريجين بينما لا تحظى محافظات أخرى الا باعداد باعداد قليلة جداً . وهذه في الحقيقة ظاهرة تنطبق على جميع الخريجين إذ أنهم يتركزون عموماً في محافظتي طرابلس وبنغازي أو بعبارة أخرى في هاتين المدينتين بالذات . ولا شك ان مرد هذا إلى الاغراءات الكبيرة التي تمارسها المدن الرئيسية على الخريجين سواء في انماط الحياة العامة أو في توفر الأعمال الاضافية بها ، ولا شك كذلك ان هذه ظاهرة عالمية لا تختص بها دون غيرنا من البلاد ، والنامية منها على وجه الخصوص . ولكن هذا لا يعني ان نترك الحبل على الغارب حتى تستفحل هذه الظاهرة ويستحيل علينا حلها ، بل يجب ان نفكر بجدية من الآن في حجم ونوعية الاغراءات التي يمكن ان تقدمها المحافظات الأخرى حتى تحصل على نسبة معقولة من الخريجين إذا كنا نهدف إلى زيادة كفاءة العملية التعلمية والرفع من مستواها ليس فقط من مدن الجمهورية الرئيسية وإنما في قراها ومناطقها الريفية النائية كذلك . وأعود فأكرر مرة أخرى ان ظاهرة تفضيل الخريجين للمدن الرئيسية ليست مقصورة على أولئك الذين يعملون بوزارة التربية والتعليم وإنما تتعداها إلى الذين يعملون بالوزارات والمصالح الحكومية الأخرى . وبالرغم من ان المجموعة الأخيرة يمكن ان توجد نظرياً على الأقل في أي مكان من ليبيا إلا ان السواد الأعظم من هذه المجموعة كذلك لا يعمل في واقع الأمر إلا بمدن طرابلس وبنغازي والبيضاء .

والاحصائية رقم (٤) تلخص لنا اعداد خريجي كلية الآداب العاملين بوزارة التربية والتعليم ونسب توزيعهم على المحافظات التي يعملون بها . ونرى من هذه الاحصائية ان محافظات طرابلس وبنغازي والزاوية تستأثر بأكبر نسبة من هؤلاء الخريجين . والجدير بالذكر في هذا المجال ان العاملين بهذه المحافظات يعملون بمدنها الرئيسية فقط .

وقد يرى القارىء ان تفسير هذه الظاهرة هو ان هذه المدن دون غيرها دفعت إلى أبواب الجامعة بأكثر مما دفعت به المدن والمناطق الأخرى من الطلاب ، ولهذا فهي لا تقوم بأكثر من التمتع بخدمات من ولد فيها فعلاً . غير أننا لو صنفنا جميع خريجي كلية الآداب حسب شهادة الميلاد المستخرجة من ملفاتهم كما فعلنا في الاحصائية رقم (٥) لرأينا ان مدينة طرابلس مثلاً لم يولد بها أكثر من ١١٠ من مجموع خريجي كلية الآداب كما ان مدينة بنغازي لم يولد بها أكثر من ٨٢ خريجاً ، وهكذا . ويمكن ان نستنتج من هذه الاحصائية كذلك ان عدد الخريجين العاملين ببعض المحافظات ، وخصوصاً محافظتي درنة والجبل الغربي قليل جداً بالمقارنة إلى عدد من ولد بهذه المحافظات من الخريجين .

وقبل ان نعود من جولتنا مع خريجي كلية الآداب في مواقع عملهم يجب ان أشير هنا إلى ان الاعداد القليلة من العاملين بوزارات الدفاع والداخلية والصحة والخزانة والاقتصاد الوطني والعدل من المنتسبين الذين كانوا يعملون أصلاً بهذه الوزارات قبل التحاقهم بالجامعة .

كلية الاقتصاد والتجـــارة :

وثاني كليّات الجامعة الليبية كلية الاقتصاد والتجارة التي أنشئت سنة ١٩٥٧ وقبلت الفوج الأول من طلابها في نفس السنة . ولقد دفعت كلية الاقتصاد والتجارة إلى أبواب العمل بأفواج متعاقبة من الشباب المدرب تدريباً عالياً حتى أصبح مجموع خريجي هذه الكلية في الثماني سنوات

احصائية رقم (٤) احصائية بخريجي كلية الاداب الناطقين بالعربية والتعليم حسب الدفعة والمعاهدة التي يعملون بها

الدفعة	م٠ طرابلس	م٠ بنغازي	م٠ الزاوية	م٠ درنة	م٠ صبراته	م٠ الجبل الغربي	م٠ البيضاء	م٠ الخمس	م٠ سبها	م٠ اوباري	الوزارة	المجموع
الاولى	١	٢	--	--	--	--	١	--	--	--	٢	٦
الثانية	٣	١	--	--	--	--	--	--	--	--	٣	٧
الثالثة	١	--	١	--	--	--	٢	--	--	--	--	٤
الرابعة	١	١	٢	١	--	٢	--	--	--	--	٢	٩
الخامسة	١٠	٤	٨	٢	٢	٥	--	٢	--	--	--	٣٣
السادسة	٧	٨	٨	١	٢	٧	٢	٢	--	--	١	٣٨
السابعة	١٩	٧	١١	٢	٥	٥	--	٣	--	--	١	٥٣
الثامنة	١٣	٩	٦	٨	٢	--	٢	٢	--	--	١	٤٣
التاسعة	٨	٩	٢	--	٥	--	٢	--	--	--	--	٢٦
العاشرة	١٧	١٥	٨	٣	٥	٥	١	١	٢	--	--	٥٧
المجموع	٨١	٥٦	٤٦	١٧	٢١	٢٤	١٠	١٠	٢	--	١٠	٢٧٦
النسبة	٢٩٫٣٪	١٠٫٣٪	١٦٫٧٪	٦٫٢٪	٧٫٦٪	٨٫٧٪	٣٫٦٪	٣٫٦٪	٠٫٧٪	--	٣٫٦٪	--

احصائية رقم (٩) خريجو كلية الاداب موزعين على المحافظات حسب شهادة الميلاد

المحافظة	الدفعة الاولى	الدفعة الثانية	الدفعة الثالثة	الدفعة الرابعة	الدفعة الخامسة	الدفعة السادسة	الدفعة السابعة	الدفعة الثامنة	الدفعة التاسعة	الدفعة العاشرة
طرابلس	٩	١٢	٨	٥	١٧	١٥	١٧	١٠	٤	١٣
بنغازي	٢	٤	٧	٦	١٣	٤	١٠	٨	٩	١٩
الزاوية	٤	٦	٤	٥	١٤	١٢	١٨	١١	٤	١٧
درنة	٧	٢	١	٤	٨	٣	٥	١٣	٥	١٠
صراتة	١	٣	—	٧	٢	٥	٦	٥	١٠	١٠
الجبل الغربي	٤	٦	٢	١٣	١٤	١٣	١٣	٩	٤	١٥
الجبل الاخضر	٤	—	٢.	١	١	٦	٣	٤	٣	٦
المنطقة	—	—	—	٣	٢	٥	٧	٥	١	٥
سبها	—	—	١	١	—	—	—	—	١	٢
اوباري	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—
من خارج ليبيا	—	٥	٢	٥	—	٧	٧	٧	٤	٧
المجموع	٣١	٣٨	٢٧	٥٠	٧٨	٧٢	٨٦	٧٢	٤٥	١٠٤

الماضية (٣٧٨) خريجاً أو ما يعادل ٢٧ ٪ من مجموع خريجي الجامعة الليبية . وإذا دققنا النظر في الاحصائية رقم (٦) التي توضح لنا توزيع خريجي كلية الاقتصاد والتجارة حسب العمل فاننا نجد ان نسبة كبيرة منهم تعمل بوزارات التربية والتعليم والخزانة وكذلك الجامعة الليبية ومصرف ليبيا ووزارات التنمية والتخطيط والخارجية على التوالي بينما يتوزع الباقون على الوزارات والمصالح الأخرى بنسب أقل . ومما لا شك فيه ان الأوائل من خريجي كلية الاقتصاد والتجارة الذين استقر بهم المقام في وزارات الخزانة والتنمية والخارجية والخدمة المدنية والاقتصاد الوطني قد أنشأوا نوعاً من التقليد في هذه الوزارات بحيث أصبحت اعدادهم تزداد مع كل فوج تدفع به الكلية إلى حياة العمل .

ونعود فنوزع في الاحصائية رقم (٧) أولئك الذين يعملون بوزارة التربية والارشاد القومي على المحافظات التعليمية بالجمهورية . ونستطيع ان نستنتج من هذه الاحصائية ان ما يقرب من ٨٥ ٪ من خريجي كلية الاقتصاد والتجارة التابعين لوزارة التربية والإرشاد القومي يعملون بمحافظتي طرابلس وبنغازي . وبالرغم من ان هذه الإحصائية لا توضح لنا نسبة من يشتغل منهم بالتدريس ومن يشتغل بأعمال إدارية إلا ان الغالبية العظمى ولا شك تقوم بأعمال إدارية كالمحاسبة مثلاً إما بوزارة التربية والإرشاد القومي نفسها أو بالمحافظات التعليمية التابعة لها .

كليـــة العلـــوم :

ونترك كلية الإقتصاد والتجارة لنتجه الآن إلى أقدم الكليّات العملية بالجامعة الليبية الا وهي كلية العلوم بطرابلس . وقد أنشئت هذه الكلية سنة ١٩٥٧ ، وقبلت الفوج الأول من طلابها في العام الجامعي ٥٧ ــ ١٩٥٨ وبذلك يبلغ مجموع خريجي هذه الكلية حتى السنة الماضية (٢٩٤) خريجاً يمثلون ٢١ ٪ تقريباً من مجموع خريجي الجامعة الليبية .

احصائية رقم (٦)

احصائية عامة بتوزيع خريجي كلية الاقتصاد والتجارة حسب العمل

العدد	٢٩	٣٧	٤٢	٦٦	٥٤	٥٠	٥٢	٤٨	٣٧٨	
الداخلية	—	—	—	—	—	—	١	—	١	
العمل والشئون الاجتماعية	—	—	٣	—	١	١	٣	—	٨	٢,١٪
الصحة	—	—	—	—	—	٣	١	—	٤	١,١٪
الشباب والرياضة	—	—	٢	—	—	—	٢	٢	٦	١,٥٪
البترول	٣	٤	٤	—	٢	—	—	٢	١٥	٤٪
التربية والتعليم	—	٢	١	١١	١٤	٣	٢	٣	٣٦	٩,٥٪
المالية	٢	١	—	—	٣	١	٣	٧	١٧	٤,٥٪
ديوان المراجعة	١	٣	٢	٣	—	٤	٢	٤	١٩	٥٪
الشئون البلدية	١	—	١	—	١	—	١	٢	٦	
الخدمة المدنية	—	٢	١	١	١	٨	٩	١	٢٣	٦٪
الاعلام والثقافة	١	—	٤	١	—	١	—	—	٧	١,٨٪
الزراعة والثروة الحيوانية	—	—	—	٤	٥	—	١	—	١٠	٢,٧٪
الاشغال العامة	١	—	—	١	—	١	—	—	٣	
شئون الرئاسة	—	—	—	—	—	—	—	١	١	
الصناعة	—	٥	١	٢	٢	٥	١	٤	٢٠	٥,٣٪
المواصلات	—	١	—	—	—	—	٢	—	٣	
الاسكان والاملاك الحكومية	١	—	—	١	—	—	—	—	٢	
الخارجية	—	٣	٤	١٤	٣	٣	١	—	٢٨	٧,٤٪
الاقتصاد الوطني	٣	٢	٢	٢	٢	٣	—	٢	١٦	٤,٢٪
التنمية والتخطيط	٧	٢	٤	٨	١	٢	٢	٤	٣٠	٧,٩٪
العدل	—	—	—	—	١	—	—	—	١	
الجامعة ت	٤	٥	٢	—	٤	١	٣	١١	٣٠	٩٪
الجامعة ل	—	—	—	—	٢	١	—	١	٤	
بنك ليبيا	١	٣	١	٤	٣	٨	١٠	١	٣٢	٨,٥٪
مؤسسة اعادة بناء المدن	—	—	—	—	—	١	—	١	٢	
شركات	١	٢	٢	٢	٢	—	٣	—	١٢	٣٪
اعمال حرة ج	١	—	١	—	١	١	—	—	٤	١,٨٪
اعمال حرة ب	—	—	١	١	—	—	١	—	٣	
في دراسة طوال السنة	١	—	١	—	١	—	—	—	٣	
من خارج ليبيا	—	—	—	٢	٣	١	٢	١	٩	٢,٣٪
بدون عمل	—	—	—	—	١	—	١	—	٢	
غير معروف	١	١	٥	٩	١	٢	١	١	٢١	٥,٥٪

احصائية رقم (٧)

احصائية بخريجى كلية الاقتصاد والتجارة العاملين بوزارة التربية والتعليم موزعين حسب الدفعة والمحافظة التى يعملون بها

الدفعة	محافظة طرابلس	محافظة بنغازى	محافظة الزاوية	محافظة درنة	محافظة مصراتة	محافظة الجبل الغربى	محافظة البيضاء	محافظة الخمس	محافظة سبها	محافظة اوبارى	المجموع
الاولى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الثانية	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
الثالثة	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١
الرابعة	٦	٣	١	–	١	–	–	–	–	–	١١
الخامسة	٧	٤	٢	–	–	–	١	–	–	–	١٤
السادسة	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
السابعة	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
الثامنة	١	١	١	–	–	–	–	–	–	–	٣
المجموع الكلى	١٧	١٣	٤	–	١	–	١	–	–	–	٣٦

احصائية رقم (٨)

احصائية عامة بتوزيع خريجي كلية العلوم حسب المحل

الدفعة =	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع	النسبة
العدد	١١	٢٣	٣٠	٣٢	٤١	٤٩	٤٥	٢٩٤	
المحل والشئون الاجتماعية	—	—	—	—	—	—	—	—	
الصحة	—	—	—	—	—	—	—	٤	
البترول	—	—	—	—	—	٨	—	١٩	٦٧٪
التربية والتعليم	—	—	—	—	—	٢٠	—	٢٤	٨٥٪
الاعلام والثقافة	—	—	—	—	—	—	—	—	
الزراعة والثروة الحيوانية	—	—	—	—	—	—	—	١٧	٥٧٪
الاشغال العامة	—	—	—	—	—	—	—	—	
الصناعة	—	—	—	—	—	—	—	٣٥	١٢٪
المواصلات	—	—	—	—	—	—	—	٨	
السياحة	—	—	—	—	—	—	—	٢	
الجامعة	—	—	—	—	—	—	—	—	
	٦	٤	٩	١٤	٦	٩	١٣	٧٨	٢٦٪
بناء ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	١	
شركات	—	—	—	—	—	—	—	٢٠	٧٪
اعمال حرة	—	—	—	—	—	—	—	١١	
	—	—	—	—	—	—	—	٢	
فى دراسة طبها على حسابه	—	—	—	—	—	—	—	١	
من خارج ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	١١	٤٪
بدون عمل	—	—	—	—	—	—	—	١	
غير معروف	—	—	—	—	—	—	—	٥	
متوفى	—	—	—	—	—	—	—	٢	

وإذا ما درسنا الإحصائية رقم (٨) التي توضح لنا توزيع خريجي كلية العلوم حسب العمل نلاحظ ان ما يقرب من ٥٥٪ من مجموع خريجي هذه الكلية يعملون مع وزارة التربية والتعليم والجامعة الليبية بينما يتوزع الباقون على بعض الوزارات بالنسب الآتية :.

وزارة الصناعـــــة ١٢٪

وزارة البتـــــرول ٦,٧٪

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ٥,٧٪

والجدير بالتعليق في هذا المجال ان نسبة ٧٪ من مجموع خريجي كلية العلوم يعملون مع شركات البترول وغيرها من الشركات التي يتطلب العمل بها مستوى عال من التدريب الفنّي . ولا شك ان وراء إقبال خريجي كلية العلوم على العمل مع الشركات سببين رئيسيين أحدهما مرتبط بالآخر . وأول هذه الأسباب في رأي حاجة الشركات الملحة وخاصة شركات البترول إلى خدمات هذا النوع من الخريجين . وثاني هذه الأسباب ان العمل بهذه الشركات ييسر للخريجين فرصة السفر إلى الخارج لمواصلة دراساتهم العليا . وشركات البترول تعتبر هذا استثماراً في هؤلاء الخريجين يزيد من كفاءتهم وإنتاجيتهم بعد عودتهم للعمل بهذه الشركات . وتوضح الإحصائية رقم (٩) عدد الخريجين الذين بعثتهم شركات البترول في دورات دراسية لمواصلة تعليمهم العالي وتوزيعهم حسب الجهة الموفدين اليها . وبالإضافة إلى شركات البترول فإن وزارات الصناعة والزراعة والبترول تقوم بإيفاد عدد لا بأس به من الخريجين العاملين معها لمواصلة دراستهم العليا . ونجد لهذا كذلك تفصيلاً في الإحصائية رقم (٩) التي سبق ان أشرنا اليها . وهذه في الحقيقة ظاهرة تسترعي الإنتباه . فمن خلال تتبعي لخريجي كلية العلوم في مواقع عملهم لاحظت ان نسبة كبيرة منهم قد أوفدت في بعثات لمواصلة الدراسة العليا يستوي في هذا

من انضم إلى هيئة التدريس بالجامعة الليبية ومن استقر بالوزارات والمصالح الحكومية وشركات البترول .

وإذا اتجهنا الآن لدراسة توزيع خريجي كلية العلوم العاملين بوزارة التربية والتعليم فاننا نلاحظ ان ٦٠ ٪ منهم يعملون بمحافظة طرابلس وحدها أو بتعبير أدق في مدينة طرابلس بالذات كما نرى من الإحصائية رقم (١٠) وبعد محافظة طرابلس تأتي محافظة الزاوية التي يعمل بها تسعة خريجين ثم محافظة بنغازي التي لا يعمل بها الا ستة فقط من خريجي كلية العلوم ، ويتوزع الباقون على المحافظات الأخرى باعداد أقل .

كلية الحقــوق :

إذا اعتبرنا تاريخ إنشاء الكلية عاملاً أساسياً في تحديد موضعها من هذا البحث فلا بد أن نتناول الآن بالدراسة خريجي كلية الهندسة قبل ان ننتقل إلى كلية الحقوق . غير ان واقع الأمر ان كلية الهندسة لم تنضم فعلاً إلى أسرة الجامعة الليبية إلاّ في سبتمبر ١٩٦٧ بينما ولدت كلية الحقوق سنة ٦٢ – ١٩٦٣ عضواً في هذه الأسرة . ولهذا سنلقي نظرة موجزة على خريجي كلية الحقوق قبل الإنتقال إلى دراسة خريجي كلية الهندسة .

بلغ عدد خريجي كلية الحقوق حتى العام الجامعي الماضي ٧٢ خريجاً يمثلون ٥ ٪ من مجموع خريجي الجامعة الليبية . والحقيقة ان خريجي كلية الحقوق يمثلون نمطاً واضحاً ، إذ ان ما يزيد على ٩٣ ٪ منهم يعملون بوزارة العدل كوكلاء نيابة في المحافظات المختلفة بالجمهورية . ولم ينضم إلى العمل بهيئة التدريس بالجامعة الليبية سوى ثلاثة من خريجي هذه الكلية بينما لم يعمل بالوزارات والمصالح الأخرى أكثر من ثلاثة خريجين .

الاحصائية رقم (٩)

احصائية بخبراء كلية العلوم الموفدين في دراسات عليا حسب الجهة الموفدة والبلاد الموفد اليها

الجهة الموفد اليها	وزارة الصحة	وزارة التجارة	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية	وزارة الصناعة	وزارة السياحة	شركات البترول	المجموع
الولايات المتحدة	١	١	١	١	١	٥	١٠
بريطانيا	١	١	٢	١	١	١	٦
فرنسا	١	٣	١	١	١	١	٤
المانيا	١	١	١	١	١	١	٢
ايطاليا	١	٢	١	١	١	١	٣
	١	٨	٢	٤	١	٩	٢٥

احصائية رقم (١٠)

احصائية بخريجى كلية العلوم العاملين بوزارة التربية والتعليم
موزعين حسب الدفعة والمحافظة التى يعملون بها

الدفعة	محافظة طرابلس	محافظة بنغازى	محافظة الزاوية	محافظة درنة	محافظة مصراتة	محافظة الجبل الغربى	محافظة البيضاء	محافظة الخمس	محافظة سبها	محافظة اوارى	المجموع
الاولى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الثانية	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
الثالثة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الرابعة	٢	—	١	٢	١	—	—	١	—	—	٧
الخامسة	١٣	٤	—	—	١	—	—	—	—	—	١٨
السادسة	١٢	١	٣	—	—	—	٣	—	١	—	٢٠
السابعة	٧	١	٢	—	—	—	١	١	٢	—	١٤
الثامنة	١٣	—	٣	١	٢	٢	—	١	—	—	٢٢
المجموع	٥٠	٦	٩	٣	٤	٢	٤	٣	٣	—	٨٤
النسبة	٦٠٪	٧٫٢٪	١٠٫٧٪	٣٫٥٪	٤٫٧٪	٢٫٤٪	٤٫٧٪	٣٫٥٪	٣٫٥٪	—	

كلية الهندسة :

وبعد هذه المعالجة السريعة لخريجي كلية الحقوق ننتقل الآن إلى كلية الهندسة بطرابلس .

أنشئت هذه الكلية سنة ٦١ – ١٩٦٢ كمجهود مشترك بين وزارة التربية والتعليم والصندوق الخاص للأمم المتحدة ثم ضمت إلى أسرة الجامعة الليبية كما أسلفنا في سبتمبر ١٩٦٧ . ولقد تخرج من هذه الكلية حتى الآن ثلاثة أفواج يبلغ عددها ٥٩ خريجاً أو ما يعادل ٤,٢ ٪ تقريباً من مجموع خريجي الجامعة الليبية . وكما تختلف كلية الهندسة بالضرورة عن كليّات الجامعة الأخرى في طبيعة تخصصها ، فإنها تختلف في ناحية أخرى وهي ان الطالب يقضي بها مدة خمس سنوات قبل الحصول على شهادة البكالوريوس في أحد المجالات الهندسية التي تدرس بالكلية . وخريجو كلية الهندسة كذلك يمثلون نمطاً واضحاً إذ ان ما يقرب من ٦٢ ٪ منهم يعملون بالجامعة الليبية ووزارتي الأشغال العامة والشئون البلدية بينما يتوزع الباقون على الوزارات الأخرى بالنسب التاليـــة :

(راجع الإحصائية رقم ١١) .

الاعلام والثقافـــــة	٦,٧ ٪ (في هندسة التليفزيون)
المواصـــــــلات	٥ ٪
الإسكـــــــان	٥ ٪

وإذا ما درسنا توزيع خريجي هذه الكلية حسب مكان العمل كما فعلنا في الإحصائية رقم (١٢) فاننا نلاحظ ان ما يقرب من ٨٥ ٪ منهم يعملون بمدينة طرابلس وحدها بينما لا يعمل بمدن الجمهورية الأخرى إلاّ أربعة خريجين موزعين على النحو التالي :

كلية الهندســة :

وبعد هذه المعالجة السريعة لخريجي كلية الحقوق ننتقل الآن إلى كلية الهندسة بطرابلس .

أنشئت هذه الكلية سنة ٦١ – ١٩٦٢ كمجهود مشترك بين وزارة التربية والتعليم والصندوق الخاص للأمم المتحدة ثم ضمت إلى أسرة الجامعة الليبية كما أسلفنا في سبتمبر ١٩٦٧ . ولقد تخرج من هذه الكلية حتى الآن ثلاثة أفواج يبلغ عددها ٥٩ خريجاً أو ما يعادل ٤,٢٪ تقريباً من مجموع خريجي الجامعة الليبية . وكما تختلف كلية الهندسة بالضرورة عن كليّات الجامعة الأخرى في طبيعة تخصصها ، فإنها تختلف في ناحية أخرى وهي ان الطالب يقضي بها مدة خمس سنوات قبل الحصول على شهادة البكالوريوس في أحد المجالات الهندسية التي تدرس بالكلية . وخريجو كلية الهندسة كذلك يمثلون نمطاً واضحاً إذ ان ما يقرب من ٦٢٪ منهم يعملون بالجامعة الليبية ووزارتي الأشغال العامة والشئون البلدية بينما يتوزع الباقون على الوزارات الأخرى بالنسب التاليــة :

(راجع الإحصائية رقم ١١) .

الاعلام والثقافـــــة	٦,٧ ٪ (في هندسة التليفزيون)
المواصـــــــلات	٥ ٪
الإسكـــــــان	٥ ٪

وإذا ما درسنا توزيع خريجي هذه الكلية حسب مكان العمل كما فعلنا في الإحصائية رقم (١٢) فاننا نلاحظ ان ما يقرب من ٨٥٪ منهم يعملون بمدينة طرابلس وحدها بينما لا يعمل بمدن الجمهورية الأخرى إلاّ أربعة خريجين موزعين على النحو التالي :

بنغـــــــازي	٢
الزاويـــــــة	١
درنـــــــة	١

وحتى بعد أن أخرجنا نسبة الذين انضموا منهم إلى عضوية هيئة التدريس بكلية الهندسة فإن نسبة من يعمل بمدينة طرابلس وحدها لا تتعدى ٥٤ ٪ من مجموع خريجي هذه الكلية .

ولعله مما يسترعي الإنتباه حقاً اننا إذا صنفنا خريجي هذه الكلية حسب شهادة الميلاد كما فعلنا في الإحصائية رقم (١٣) فاننا نجد ان الخريجين المولودين بمحافظتي طرابلس والجبل الغربي وحدهما يمثلون ٧٥,٦ ٪ من مجموع خريجي كلية الهندسة ، ولا تمثل المحافظات الأخرى كلها مجتمعة سوى ٢٥,٤ــ بينما ولد الباقون خارج ليبيا . ويجب ان ننبه إلى ان عبارة « خارج ليبيا » في هذه الجملة لا تعني أكثر مـــن الإشارة إلى هؤلاء الخريجين من الليبيين المولودين خارج ليبيا .

وما دمنا قد تحدثنا في الصفحات السابقة عن خريجي الجامعة الليبية بصفة عامة فلا بد ان نفرد الآن جزءاً من هذا البحث لدراسة خريجات الجامعة الليبية .

يتضح لنا من الإحصائية رقم (١٤) ان عدد خريجات الجامعة الليبية حتى العام الجامعي الماضي قد بلغ ٨٣ خريجة يمثلن ٥,٩ ٪ من مجموع الخريجين البالغ عددهم ١٤٠٧ . ولقد تخرجت أول فتاة ليبية من كلية الآداب سنة ٦٠ ــ ١٩٦١ ، ومن كلية الإقتصاد والتجارة سنة ٦٢ ــ ١٩٦٣ ثم تلتها كلية العلوم سنة ٦٤ ــ ٦٥ .

وإذا درسنا توزيع خريجات الجامعة الليبية على كلياتها المختلفة فاننا

الاحصائية رقم (١١)

احصائية بتوزيع خريجي كلية الهندسة حسب العمل

العمل	الدفعـــــة	
	الأولى (١٩٦٥_٦٦)	
١٣	الثانية (١٩٦٦_٦٧)	
١٧	الثالثة (١٩٦٧_٦٨)	
٢٩	المجمـــوع =	
١		مدرس الهندسة الكهربائية والميكانيكية
٦		المدارس الثانوية
٤		الأشغال والمواصلات
١٣		الأشغال العامة
٥		المواصلات
٢		البحرية
٣		السكة الحديد والأسلاك الكهربية
١		البحرية والمنجم
١٨		الجامعة الشعبية
٥		من غير العمل

احصائية رقم (١٢)

احصائية بتوزيع خريجي كليتا الهندسة حسب المحافظة التي ينتمون اليها

الدفعة	العدد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الاولى (٦٥ ـ ١٩٦٦)	١٣	١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
الثانية (٦٦ ـ ١٩٦٧)	١٧	١٤	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
الثالثة (٦٧ ـ ١٩٦٨)	٢٩	٢٣	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤
المجموع	٥٩	٥٠	٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-	٥

احصائية رقم (١٣)

احصائية بتوزيع خريجي كلية الهندسة حسب شهادة الميلاد

الدفعة	العدد	طرابلس	بنغازي	الزاوية	درنة	مصراتة	الجبل الغربي	البيضاء	الخمس	زليتن	اوباري	ولد خارج ليبيا
الاولى (٦٤ ـ ١٩٦٦)	١٣	٥	ـ	ـ	١	ـ	٥	ـ	ـ	١	١	ـ
الثانية (٦٦ ـ ١٩٦٧)	١٧	٦	ـ	١	٢	١	٤	ـ	١	١	١	٢
الثالثة (٦٧ ـ ١٩٦٨)	٢٩	٨	١	١	ـ	٥	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	٦
المجموع	٥٩	١٩	١	٢	٣	٦	١٥	ـ	١	٢	٢	٩

نلاحظ ان خريجات كلية الآداب يمثلن ٤,٥ ٪ من مجموع الخريجات ، وتمثل خريجات كلية العلوم ٤١ ٪ بينما تمثل خريجات كلية الإقتصاد والتجارة ١٣,٢٥ــ من المجموع ، وتتوزع باقي خريجات الجامعة على كليتي الحقوق والهندسة بنسب أقل . وتمثل الخريجات من غير الليبيات نسبة ١٨ ٪ من مجموع خريجات الجامعة الليبية .

ومن الأمور التي لفتت انتباهي خلال تتبعي لخريجي الجامعة الليبية في مواقع عملهم ان الغالبية العظمى من الخريجات يعملن بحقل التدريس وخصوصاً في محافظتي طرابلس وبنغازي . ولا يمثل هذا في واقع الأمر الاّ امتداداً للنمط العام السائد في بلادنا وهو ان المجالات المفتوحة أمام المرأة العاملة لا زالت تتمثل عموماً في حقل التدريس والتمريض . وأعتقد ان في هذا كسباً كبيراً لمهنة التدريس خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار تلك الأعداد الكبيرة المقبلة على التعليم الإعدادي والثانوي وما تحتاجه من مدرسين مدربين من ناحية وعزوف نسبة كبيرة من خريجي الجامعة عن العمل في حقل التدريس من ناحية أخرى .

وظاهرة انقطاع المدرسة المدربة عن العمل بعد زواجها ظاهرة تكاد تكون عالمية . وتستخدم دول كبيرة وسائل اغراء مختلفة لإعادة المدرسة المدربة إلى أسرة التدريس بعد زواجها . ومن هذه الوسائل مثلاً تكليف المدرّسة المتزوجة بالتدريس لبعض الوقت فقط حتى تتفرغ للقيام بأعبائها الزوجية ، ومنها كذلك تكليفها بالقيام بأعمال إدارية وتربوية عامة أو تخفيف الضغط الواقع على المدرّسين والمدرّسات الآخرين بتدريس نسبة معقولة من حصصهم .

احصائية بخريجات الجامعة الليبية

احصائية رقم (١٤)

١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٨/٦٧

الدفعة	كلية الاداب			كلية الاقتصاد والتجارة			كلية العلوم			كلية الحقوق			كلية الهندسة			المجموع
	ليبية	غيرليبية	المجموع	ليبية	غيرليبية	المجموع	ليبية	غير ليبية	المجموع	ليبية	غير ليبية	المجموع	ليبية	غيرليبية	المجموع	
٦٠ـ ١٩٦١	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
٦١ـ ١٩٦٢	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
٦٢ـ ١٩٦٣	٣	٢	٥	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦
٦٣ـ ١٩٦٤	١	ـ	١	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢
٦٤ـ ١٩٦٥	٣	١	٤	ـ	١	١	٥	٤	٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٤
٦٥ـ ١٩٦٦	٤	١	٥	ـ	١	١	٧	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	٢	ـ	٢	١٥
٦٦ـ ١٩٦٧	٤	ـ	٤	٢	ـ	٢	٧	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٣
٦٧ـ ١٩٦٨	١٤	ـ	١٤	٤	١	٥	٩	٢	١١	ـ	١	١	ـ	ـ	ـ	٣١
المجموع الكلي	٣١	٤	٣٥	٧	٤	١١	٢٨	٦	٣٤	ـ	١	١	٢	ـ	٢	٨٣

وفي رأيي أننا لم نصل بعد إلى مرحلة نواجه فيها هذه المشكلة بشكل حاد وذلك لقلة عدد الخريجات من ناحية ولأن الغالبية العظمى منهن لم تتزوج بعد . غير أنني في الحقيقة لاحظت أن أغلب المتزوجات لا زلن يمارسن مهنة التدريس بالرغم من زواجهن ، ولعل هذا راجع إلى ان العمل لا يزال يمثل في غالب الأحيان الفرصة الوحيدة للخروج عن نطاق البيت الضيق بالإضافة إلى ما في العمل من مميزات مالية واجتماعية ونفسية كثيرة .

ملاحظات عامـــة :

لعل أول ما يلفت نظر المتتبع لخريجي الجامعة في مواقع عملهم ان أغلبهم يعملون مع الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بينما لم يلتحق بالأعمال الحرة إلاّ ٢٥ خريجاً من كليّات الجامعة . ولقد كنت أهدف من وراء تقسيمي لخريجي الجامعة المشتغلين بالأعمال الحرة إلى مجموعتين احداهما في طرابلس والأخرى في بنغازي إلى محاولة الوصول إلى نمط عام يوضح الفرق بين اتجاهات الخريجين في ميدان الأعمال الحرة في كل من طرابلس وبنغازي غير ان واقع الأمر ان عدد الخريجين المشتغلين بالأعمال الحرة يكاد يكون متساوياً في المدينتين . فاذا جمعنا اعداد المشتغلين في هذا الميدان في كل من طرابلس وبنغازي فاننا نحصل على النتيجة الآتية :

	طرابلس	بنغازي
كلية الآداب	٧	٧
كلية الإقتصاد والتجارة	٤	٣
كلية العلوم	١	٢
كلية الحقوق	—	١
	١٢	١٣

وإذا أضفنا المشتغلين بالأعمال الحرة إلى العاملين مع الشركات المختلفة فاننا نحصل على نسبة ٥٪ من مجموع خريجي الجامعة الليبية أو ما يعادل ٧٣ خريجاً فقط .

ومما لا شك فيه ان عدداً كبيراً من خريجي الجامعة يزاولون أعمالاً أخرى بالإضافة إلى أعمالهم الرئيسية بل قد يكون توفر مثل هذه الأعمال الإضافية عاملاً مهماً في تفضيل أغلب الخريجين للعمل بمدن ليبيا الرئيسية.

ان الباحث ليس في حاجة إلى تفسير عميق لظاهرة عمل أغلب خريجي الجامعة مع القطاع العام ، فمرافق الدولة المختلفة في حاجة ملحة إلى خدمات هؤلاء الخريجين بالإضافة إلى ان الخريج الذي تمتع بالامتيازات المتوفرة في الجامعة كطالب نظامي ملزم بالعمل مع الدولة بعد تخرجه للمدة المنصوص عليها في القانون .

ولا شك كذلك ان التطور الصناعي والتجاري بالبلاد لا يزال في بدايته . فاذا ما استثنينا شركات البترول العاملة بالبلاد فان أغلب المؤسسات الصناعية والتجارية الأخرى لا تستطيع ان تستوعب اعداداً كبيرة من الخريجين بالإضافة إلى ان أساليب ادارتها ونظمها لا تتطلب في غالب الأحيان مستوى عالياً من التعليم والتدريب .

ويحسن أن أشير هنا إلى البحث القيم الذي أجراه البروفيسور ناير عن احتياجات ليبيا من الطاقات البشرية سنة ١٩٦٤ . وفي هذا البحث يخرج البروفيسور ناير بعدة اقتراحات لطلبي القطاع العام والخاص من القوى البشرية في الفترة ما بين ٦٤ – ١٩٦٩ . ومن الطبيعي جداً ألاّ تكون هذه الإفتراضات مطابقة للواقع تماماً ، غير انها على كل حال توضح لنا اتجاهات الطلب على القوى البشرية في القطاعات المختلفة وتضطرنا إلى دراسة الوسائل المختلفة لسد هذا النقص .

يقول الأستاذ ناير ، مشيراً بالطبع إلى الفترة التي أجرى فيها دراسته ان الأجانب العاملين في القطاع العام يشغلون ما يعادل ٤٨ ٪ من الوظائف التي تحتاج إلى مستوى تعليم جامعي ، بينما يشغلون في القطاع الخاص نسبة تعادل ٨٧ ٪ من مثل هذه الوظائف في صناعات البترول والبناء والسيارات . اما نسبة الوظائف التي يشغلها الأجانب والتي يشترط لشغلها مستوى تعليم ثانوي فهي ٥ ٪ في القطاع العام و٤٩ ٪ في القطاع الخاص .

ويورد الأستاذ ناير كذلك تفصيلاً لمقدار الطلب الإضافي في كل من القطاعين العام والخاص على القوى البشرية في الفترة ما بين ١٩٦٤ – ١٩٦٩ ، فيقدر طلب القطاع العام وحده على القوة البشرية المؤهلة تأهيلاً جامعياً بحوالي ٢٥١٤ خريجاً بينما يقدر طلب القطاع الخاص بحوالي ٢٥٤٠ خريجاً .

ويتضح لنا من هذه الدراسة ومن الدراسات الأخرى التي أجرتها وزارة التنمية والتخطيط أهمية التخطيط السليم لإعداد وتهيئة القوى البشرية المدربة بالاعداد الكافية لمقابلة الطلب الكبير الناتج عن فترة التطور الإقتصادي والإجتماعي السريع التي تجتازها بلادنا الآن .

وقبل ان ننتقل لإلقاء نظرة على انتاجية الجامعة الليبية من الخريجين

في السنوات الأربع القادمة لا بد ان نشير الآن ولو بايجاز إلى النقطتين التاليتين :

١) لقد أفردت في هذا البحث خانة خاصة سجلت بها عدد الخريجين الذين لا يعملون . وأود أن أشير هنا إلى ان هذا لا يعني أن هناك بطالة بين الخريجين من النوع المعروف في بلاد أخرى . ومع هذا فتجربة كثير من البلاد النامية تشير إلى أنه ليس من العسير أن تفوق إنتاجية الجامعات من الخريجين وخاصة في الحقول النظرية فرص العمل المتوفرة لهذا النوع من الخريجين . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ضرورة القيام بدراسات مستمرة لاحتياجات البلاد من القوى البشرية بأنواعها المختلفة . وكما أن النقص الظاهر في القوى البشرية المدربة يحد من درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي فإن الزيادة الظاهرة كذلك لها مضار عديدة تراها متمثلة بوضوح في كثير من البلاد النامية التي فاقت إنتاجية نظمها التعليمية درجة تطورها الإقتصادي .

٢) ويقودنا هذا إلى التحدث عن النقطة الثانية وهي نسبة خريجي الكليات العملية إلى مجموع الخريجين . لقد كانت هذه النسبة في السنوات الماضية تتأرجح ما بين ١٦,٥ ٪ و ٣٤٪ كما نرى من الجدول الآتي :

الدفعة الثالثة	١٦,٥	٪
الدفعة الرابعة	٢١	٪
الدفعة الخامسة	٢٠	٪
الدفعة السادسة	١٩,٥	٪
الدفعة السابعة	٢٣	٪
الدفعة الثامنة	٣٠	٪
الدفعة التاسعة	٣٤	٪
الدفعة العاشرة	٣٠	٪

وبالرغم من ان نسبة طلبة الكليات العملية بالجامعة الليبية في ازدياد مستمر الاّ انني أعتقد أن نسبة خريجي الكليات العملية لن تتعدى ٣٨ ٪ على الأكثر من مجموع خريجي الجامعة حتى سنة ٧٣ – ١٩٧٤ م .

والحقيقة ان إرتفاع نسبة خريجي الدراسات النظرية حتى الآن يعود إلى عدة أسباب منها ان الكليات النظرية الكبيرة قد أنشئت قبل الكليات العملية ، هذا بالإضافة إلى ان المنتسبين يشكلون نسبة لا بأس بها من مجموع خريجي الكليات النظرية بينما يتألف خريجو الكليات العملية مـــن النظاميين فقط .

وإذا كانت مرافق الدولة المختلفة إلى عهد قريب في حاجة ملحة إلى ذوي الكفاءات العالية في جميع التخصصات فاننا اليوم قد وصلنا ولا شك إلى مرحلة تستدعي زيادة الإهتمام بالتخصصات العملية اللازمة لمرحلة التطور الإقتصادي والإجتماعي التي تمر بها بلادنا الآن .

والحقيقة ان ارتفاع نسبة التخصصات النظرية ظاهرة تكاد تكون عامة بالنسبة لأغلب الجامعات في البلاد النامية بالرغم من ان هناك بوادر تشير إلى ان نسبة الدراسات العملية أصبحت تفوق نسبة الدراسات النظرية في كثير منها . وهذا بالطبع لم يأت اعتباطاً وإنما نتيجة لتوجيه نسب أكبر كل سنة من الطلبة المقبلين على التعليم الجامعي نحو التخصصات العملية والتكنولوجية وخاصة في مجال الزراعة . وطبيعي ان هذا لا بد ان يحدث بالتدريج ، فمؤتمر أديس أبابا [1] سنة ١٩٦١ ومؤتمر تناناريف [2] سنة ١٩٦٢ الذي اشتركت الجامعة الليبية في مداولاته يضعان خطة تستهدف

---

1. Final Report. Conference of African states on the development of education in Africa, Addis Ababa, 15-25 May, 1961
2. Conference on the Development of Higher Education in Africa Tananarive, 3-12 1962.

الوصول بنسبة الدراسات العملية سنة ١٩٨٠ إلى ٦٠ ٪ من مجموع التخصصات التي تدرس بالجامعات الافريقية .

نظرة إلى المستقبل :

لا أستطيع في هذا البحث أن أتنبأ بانتاجية الجامعة الليبية من الخريجين لفترة عشر سنوات من الآن مثلاً ، وذلك لعدم توفر الإحصائيات اللازمة من ناحية ولأنني أشعر من ناحية أخرى بأن تدريسي لا يمكنني في الحقيقة من القيام بمثل هذه الدراسات التي يكثر فيها معدل الخطأ كلما طالت المدة المطلوب دراستها . ولهذا فقد اكتفينا في نهاية هذا البحث بالقاء نظرة موجزة على إنتاجية كليات الجامعة الليبية في الأربع سنوات القادمة أو بعبارة أخرى في الفترة الواقعة ما بين ٦٨ – ١٩٦٩ و ٧١ – ١٩٧٢ م .

ويحسن ان أشير هنا إلى ان ملحق قطاع التربية والتعليم بالخطة الخمسية الثانية يتضمن تقديراً لخريجي الجامعة الليبية في السنوات الخمس المقبلة ، وهذه ولا شك خطوة في الدرب السليم بالرغم من أنني أعتقد ان هذه التقديرات المبينة في الإحصائية رقم (٥) لا تخلو من الخطأ . فمثلاً نقرأ من هذه الإحصائية ان عدد خريجي كلية الآداب سنة ٦٩ – ١٩٧٠ سيكون ٣٠١ بينما اعتقد ان عدد خريجي هذه الكلية في السنة المشار اليها لن يتعدى ٢٠٠ خريج بأية حال ، وهكذا .

وفي الإحصائية رقم ١٦ نرى تقديراً لاعداد خريجي كليات الجامعة الليبية حتى سنة ٧١ – ١٩٧٢ وضعته بناءً على دراسة لنتائج الامتحانات في السنوات الماضية ثم عدلت في بعض افتراضاته بناءً على المناقشات التي أجريتها مع مسجلي كليات الآداب والإقتصاد والتجارة والحقوق .

وبالرغم من الفروق التي بين هاتين المحاولتين الا ّ انني أعتقد أنهما

احصائية رقم (١٥)

تقدير اعداد خريجي الجامعة الليبية (٦٨/٦٩ الى ٧١/٧٢)

طبقا للخطة الخمسية الثانية (ص ٧٥)

الكليـــــــة	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/ ٧٠	١٩٧٢/٧١	المجمـوع
كليـــة الاداب	١٣٢	٣٠١	١٧٣	١٨١	٧٨٧
كلية الاقتصاد والتجارة	٦٢	٦٢	٧٣	٧٧	٢٧٤
كليةالعلـــــوم	٦٢	٥٨	٧٢	٨١	٢٧٣
كلية الهندســـة	٤٤	٤٠	٥٠	٤٦	١٨٠
كلية الحقـــوق	٥٠	٥٤	٨٧	٨٩	٢٨٠
كلية المعلمـــين	٥٤	٣٤	٦١	٦٨	٢١٧
كلية الزراعـــة	—	٢٨	٤٥	٦١	١٣٤
المجموع الكلـــى	٤٠٤	٥٧٧	٥٦١	٦٠٣	٢١٤٥

الاحصائية رقم ١٦

تقديرات خريجي الجامعة الليبية
(١٩٦٨/٦٩ ـ ١٩٧١/٧٢)

الكلية	١٩٦٨/١٩٦٩		١٩٦٩/٧٠		١٩٧٠/٧١		المجموع	
	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي	تقديرات نهائي
كلية الآداب	١١٠	١١٥	١٥٠	١٩٠	١٢٠	١٤٥	٥١٧	٦١٧
كلية الاقتصاد والتجارة	٥٩	٦٢	٥٤	٦٥	٦٤	٧٥	٢٥٦	٢٨٧
كلية العلوم	٦٢	٧٠	٥٠	٦٢	٤٠	٥٠	٢٤٢	٢٩٢
كلية الهندسة	٤٠	٤٥	٣٨	٤٤	٤٢	٤٨	١٧٠	١٩٩
كلية الحقوق	٤٥	٥٤	٣٥	٤٢	٤٠	٥٧	١٠٠	٢٤٣
كلية المعلمين	٥٠	٥٤	٣٤	٤٠	٦٠	٦٨	٢٤٦	٢٨٢
كلية الزراعة	ـ	ـ	٢٣	٢٦	٣٨	٤٢	١٤١	١٥٨
المجموع الكلي =	٣٦٦	٤٠٠	٣٨٤	٤٦٩	٤٠٤	٤٨٥	١٧٥٨	٢٠٧٨

يمثلان نظرة جديدة لدراسة موضوع القوى البشرية تعتمد على التحليل والإستنباط والنظر إلى المستقبل حتى وان جاءت نتائج الواقع مخالفة لهذه الإفتراضات في أحيان كثيرة .

الفاقد في كلية الآداب :

نلاحظ اليوم في بلاد كثيرة إهتماماً متزايداً بدراسة إنتاجية التعليم المتمثلة في نسبة الطلاب الذين يتمكنون من إتمام دراستهم في المدة المقررة ونسبة من يتكرر رسوبه أو يترك الدراسة قبل ان يتمكن من إتمام مرحلة تعليمية معينة ، وما يعرف اليوم بالفاقد في التعليم من أبسط المعايير التي يمكن استخدامها لقياس انتاجية أي نظام تعليمي أو مرحلة من مراحله .

ومما لا شك فيه ان ارتفاع وانخفاض نسبة الفاقد في التعليم العالي بالذات تعتمد بالدرجة الأولى على سياسة القبول التي يمارسها هذا النظام وما فيها من شدة أو لين . ولعل المقارنة بين نظام التعليم العالي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة مثلاً توضح لنا السبب في انخفاض نسبة الفاقد في الجامعات البريطانية وارتفاعه الكبير في الولايات المتحدة الأميركية. فلقد شبه أحد علماء الإجتماع [1] الإلتحاق بالتعليم العالي في انجلترا [2] بالانضمام إلى ناد من النوادي الارستقراطية التي لا يهمها كثرة أعضائها بقدر ما تهتم بنوعيتهم ووضعهم الإقتصادي والاجتماعي . ولذا فان إدارة هذا النادي تطبق سياسة شديدة في القبول هدفها التأكد من صلاحية العضو الجديد ومدى استعداده لتقبل أنماط الحياة بالنادي والمشاركة في مغالبته والتأقلم مع جوه العام .

---

(1) Education, Economy, and Society, ed. A.H. Halsey, Jean Floud, and C. Anderson PP. 121-137, 1962

٢ ـ عندما نتحدث عن نظام التعليم في انجلترا فاننا نشير الى انجلترا وويلز فقـــط .

ولهذا السبب نجد الطلبة في بريطانيا يوجهون في مسارب تعليمية معينة منذ الحادية عشرة ثم تتابع « التصفيات » حتى تبرز في النهاية تلك الطبقة التي يمكن ان تتمتع بالدخول إلى الجامعة .

أما نظام التعليم بالولايات المتحدة الامريكية فيمكننا تشبيهه بسباق العدو للمسافات الطويلة . يبدأ المتسابقون فيه من نقطة واحدة ويستمرون في العدو بقدر ما يتوفر لهم من قوة ومران . ولا شك ان كثيراً من المتسابقين لا يصلون أبداً إلى نقطة الإنتهاء بينما لا يبلغها في الزمن المحدد الا القليل من المتسابقين .

وبالطبع لم أورد هذه الأمثلة لتفضيل هذا النظام التعليمي على ذلك . فان كلا النظامين يتعرض في الحقيقة لكثير من النقد والدراسة لأسباب لا داعي لسردها في هذا المجال . وإنما كنت أهدف من وراء هذا إلى تقرير مبدأ أولي وان سياسة القبول التي تتبعها الجامعات تؤثر تأثيراً مباشراً في زيادة نسبة الفاقد أو نقصها . فبينما تشجع كثير من البلاد الدخول إلى التعليم العالي تطبيقاً لمبادىء الديمقراطية في التعليم ترى انجلترا وبلاد أخرى ان التعليم لا يمثل بالضرورة حقاً طبيعياً من حقوق الفرد ولهذا فهي لا تتوسع في التعليم العالي الا بالقدر الذي يتناسب مع قدرات الطلبة على الإنتفاع بهذا التعليم من ناحية ومع احتياجات البلاد الفعلية إلى القوى العاملة المدربة من ناحية أخرى . وبعبارة أخرى فان الجامعات الانجليزية تمارس سياسة شديدة في القبول لأنها لا ترى أي فضيلة في كثرة العدد على حساب النوعية .

ولا عجب إذن إذا ما رأينا ان نسبة الفاقد ترتفع في جامعات الولايات المتحدة إلى ٤٥ ٪ وفي هولندا إلى ٤٠ ٪ وفي فرنسا إلى ٥٠ــ بينما تنخفض بالجامعات الانجليزية إلى ١٤ ٪ . وبالرغم من انخفاض نسبة الفاقد بالجامعات الانجليزية إذا ما قورن بما يحدث في كثير من الجامعات الأخرى . ،

فاننا نجد تقرير اللورد روبنز الشهير [1] يقول « وهذه نسبة يجب ألا نفاخر بها في نظام تعليمي كنظامنا . فمشكلة الفاقد في أي مؤسسة للتعليم العالي تستدعي مزيداً من الإهتمام والدراسة إذ ان هدفنا يجب ان يتعدى محاولة التقليل من نسبة الرسوب إلى تمكين كل طالب مقبل على التعليم الجامعي من تنمية جميع استعداداته على أحسن وجه » .

والحقيقة ان لكلمة الفاقد كما يشير تقرير اللورد روبنز ظلال كريمة إذ أنها توحي بأن من لم يتمكن من إتمام مرحلة تعليمية معينة أصبح « فاقداً » لا لشيء إلا لأن الاحصائيات التعليمية الصقت به هذه الصفة . فالأمثلة كثيرة على الطالب الذي يدخل كلية معينة ثم يكتشف انه قد أخطأ الاختيار فيتركها وينجح نجاحاً باهراً في كلية أخرى . وهناك من يترك الدراسة لأسباب صحية وشخصية كثيرة . ثم اننا بالإضافة إلى هذه التحفظات لا نستطيع ان نقرر بأن من يترك الدراسة قبل نهاية مرحلة تعليمية معينة « لم يتعلم شيئاً » ، فغالباً ما يكون الفرق بينه وبين من أكمل هذه المرحلة مجرد عدد من السنين . وهذه التحفظات كلها تشين إلى اننا يجب ألا نستعمل كلمة الفاقد إعتباطاً بالرغم من انها تمثل معياراً لا يمكن الإستغناء عنه في دراسة إنتاجية أي نظام تعليمي .

وكما تختلف نسبة الفاقد من جامعة إلى أخرى فانها تختلف كذلك من كلية إلى أخرى . فبينما تهبط نسبة الفاقد في الكليات النظرية ترتفع في الدراسات العملية والتكنولوجية ، وهكذا نجد في دراسة عن التعليم العالي بالعراق ان نسبة الفاقد في كلية التربية مثلاً تصل إلى ٢١ ٪ بينما ترتفع في كليات العلوم والهندسة والطب إلى ٤٢,٢ ٪ و ٤٠,٣ ٪ و ٣٢,٦ ٪ على التوالي [2] .

---

[1] Higher Education (A Report), 1963.

[2] ـ التعليم العالي في العراق ـ اتجاهـــات نموه ومشكلاته • عبد الجليـــل الزوبعي ومحمد الغنام ، ١٩٦٨

ونحن في ليبيا لا توجد لدينا دراسات مفصلة عن الفاقد في التعليم الجامعي ممثلاً في عدد ونسب الطلبة الذين يرسبون أو يتركون الدراسة أو ينتقلون من كلية إلى أخرى . ولذلك رأيت ان أضمن هذا البحث دراسة مفصلة عن الفاقد في كلية الآداب حتى تتوافر لنا الاحصائيات اللازمة للقيام بدراسات تحليلية لهذه المشكلة في كليات الجامعة الأخرى .

يحسن أن أشير أولاً وقبل كل شيء إلى ان هذه دراسة لقياس نسبة الفاقد بين طلبة الكلية النظاميين فقط . وقد استخدمت في هذه الدراسة طريقتين مختلفتين لقياس نسبة الفاقد في كلية الآداب . الطريقة الأولى بسيطة وخالية من أي تعقيد إذ انها لا تتضمن أكثر من تسجيل عدد الطلبة النظاميين بالسنة الأولى وعدد المتخرجين منهم بعد أربع سنوات دراسية من واقع كشوفات الرصد للامتحانات النهائية . وهذه في الحقيقة طريقة بسيطة عمد إلى استخدامها كثير من الباحثين غير انها في رأيي ليست بدراسة للفاقد بالمعنى الذي حددناه لأنها لا تعطينا في واقع الأمر أكثر من تلخيص لنسب النجاح أو نسب الرسوب في كلية معينة أو جامعة بكاملها . ونجد في الاحصائية رقم ١٧ نتيجة استخدام هذه الطريقة لدراسة الفاقد في كلية الآداب لمدة عشر سنوات .

ونستنتج من هذه الاحصائية ان نسبة الفاقد في كلية الآداب كانت تتأرجح خلال العشر سنوات الماضية بين ١٢٪ و ٤٤٪ .

والحقيقة اننا لا يجب ان ننزعج كثيراً لارتفاع نسبة الفاقد بهذا الشكل في كلية نظرية وبين طلبة متفرغين ، فواقع الأمر ان الطريقة التي استخدمتها من شأنها ان تعطي صورة مكبرة لمشكلة الفاقد وذلك لأنها تستهدف بالدرجة الأولى قياس نسبة الرسوب بالاضافة إلى أنها لا تعطينا في الحقيقة أي فكرة عمن ترك الدراسة وفي أي سنة تركها ولأي سبب .

والطريقة الثانية أكثر تعقيداً وتحتاج إلى مجهود كبير في التسجيل والمتابعة غير انها تمدنا بمعلومات أكثر مما تأتي به الطريقة الأولى .

وأول خطوة في هذه الطريقة استخراج أسماء الطلبة النظاميين المستجدين بالسنة الأولى . وهذا في الحقيقة عمل شاق لأن مكاتب التسجيل بالكليات المختلفة لا تفرق عادة بين الطلبة المستجدين بالسنة الأولى والراسبين فيها من السنة التي قبلها أو المنقولين اليها من كليات أخرى . ولهذا فانني قمت قبل كل شيء باستخراج أسماء الطلبة النظاميين المستجدين بالسنة الأولى في عدد من السنوات مستخدماً طريقة ميكانيكية تعتمد على تسجيل أسماء كل الراسبين في امتحان السنة الأولى من واقع كشوفات الرصد للامتحانات النهائية في سنة ٦٠ – ١٩٦١ مثلاً . فاذا تكررت هذه الأسماء في كشوفات الرصد الخاصة بالسنة الأولى في العام الجامعي ٦١ – ١٩٦٢ اعتبرتها غير مستجدة وأخرجتها من قائمة الطلبة النظاميين بالسنة الأولى لهذا العام . وبهذه الطريقة تمكنت من الحصول على قائمة بأسماء الطلبة النظاميين المستجدين بالسنة الأولى في عدد من السنوات الدراسية .

وبما ان مشكلة الفاقد في صميمها مشكلة انسانية فانها لا تستسلم بيسر للمعالجة الرقيقة التي تزخر بها كثير من الاحصائيات . ولهذا فقد رأيت في هذه الدراسة ان أتتبع الطلبة المستجدين بالسنة الأولى في عدد من السنوات وألا أكتفي بتوضيح نسبة الفاقد فقط بل عمدت إلى تفصيل أكثر حتى نتمكن من التعرف على طبيعة الظروف التي يحدث بها . وميزة هذه الطريقة كذلك انها تحدد حجم الفاقد الزمني ، فاذا اعتبرنا الرسوب نوعاً من الفاقد فان معرفة عدد مرات الرسوب ضرورية لتحديد حجم هذه المشكلة .

ونبدأ الآن في تفصيل الفاقد في عدد من السنوات بهذه الطريقة التي شرحتها .

الاحصائية رقم (١٧)

***** الفاقد في كلية الاداب *****

سنة القبول	سنة التخرج	عدد المقبولين	عدد المتخرجين	الفاقد	النسبة المئوية للفاقد
١٩٥٦/٥٥	١٩٥٩/٥٨	٣١	٣١	—	——
١٩٥٧/٥٦	١٩٦٠/٥٩	٤١	٣٦	٥	١٢٫٢ x
١٩٥٨/٥٧	١٩٦١/٦٠	٢٥	٢٢	٣	١٢ x
١٩٥٩/٥٨	١٩٦٢/٦١	٥٦	٤٢	١٤	٢٥ x
١٩٦٠/٥٩	١٩٦٣/٦٢	٨٢	٦٥	١٧	٢٠ x
١٩٦١/٦٠	١٩٦٤/٦٣	١٠١	٦٤	٣٧	٣٦٫٦ x
١٩٦٢/٦١	١٩٦٥/٦٤	١١١	٧٢	٣٩	٣٥٫٢ x
١٩٦٣/٦٢	١٩٦٦/٦٥	٥٥	٤٨	٧	١٣ x
١٩٦٤/٦٣	١٩٦٧/٦٦	٥٦	٣١	٢٥	٤٤٫٦ x
١٩٦٥/٦٤	١٩٦٨/٦٧	١٢٦	٧٩	٤٧	٣٧٫٣ x
المجموع =		٦٨٤	٤٩٠	١٩٤	٢٨٫٤ x

الدفعة الأولى : من الواضح ان الطلبة النظاميين الذين دخلوا كلية الآداب في أول سنة من عمرها أي في العام الجامعي ٥٥ – ١٩٥٦ وعددهم ٣١ طالباً تخرجوا كلهم سنة ٥٨ – ١٩٥٩ بدون تخلف .

الدفعة الثانية : دخلوا كلية الآداب سنة ٥٦ – ١٩٥٧ وكان عددهم ٤١ طالباً نظامياً مستجداً تخرجوا سنة ٥٩ – ١٩٦٠ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	= ٤
قسم اللغة الانجليزية	= ٧
قسم التاريخ	= ٨
قسم الجغرافيا	= ٨
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	٩
المجموع	= ٣٦

تفصيل الفاقد [١]

المجموع	تخرج سنة ١٩٦٠ – ١٩٦١	ترك الكلية في السنة الأولى
٤	١	٣

(١) – طالب واحد تحول إلى منتسب وتخرج في نفس الدفعة .

الدفعة الثالثة : دخلوا سنة ٥٧ – ١٩٥٨ ، ٣٤ طالباً نظامياً مستجداً وتخرجوا سنة ٦٠ – ١٩٦١ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	٣
قسم اللغة الانجليزية	٢
قسم التاريخ	٤
قسم الجغرافيا	٤
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	٧
المجموع =	٢٠

تفصيل الفاقد [١]

المجموع	ترك الكلية قبل التخرج
٣	٣

(١) – طالب واحد تحول إلى منتسب وتخرج في نفس الدفعة

الدفعة الخامسة : دخلوا كلية الآداب سنة ٥٩ – ١٩٦٠ ، وكان عددهم ٧٤ طالباً نظامياً ، تخرجوا سنة ٦٢ – ١٩٦٣ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	١٢
قسم اللغة الانجليزية	٨
قسم التاريخ	١١
قسم الجغرافيا	١١
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	١٨
المجموع =	٦٠

تفصيل الفاقد

المجموع	تخرج سنة ٦٣–١٩٦٤	تخرج سنة ٦٤–١٩٦٥	تخرج سنة ٦٥–١٩٦٦	ترك الكلية قبل التخرج	إنتقل إلى كلية أخرى
١٤	٧	٢	١	٣	١

الدفعة السادسة : دخلوا سنة ٦٠ – ١٩٦١ وكان عددهم ١٠١ طالباً نظامياً وتخرجوا سنة ٦٣ – ١٩٦٤ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	٤
قسم اللغة الانجليزية	٨
قسم التاريخ	٢٤
قسم الجغرافيا	١٤
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	١٤
المجموع =	٦٤

تفاصيل الفاقد

المجموع	تخرج سنة ٦٤–١٩٦٥	تخرج سنة ٦٥–١٩٦٦	من خارج ليبيا عاد الى بلاده قبل التخرج	فصل لاستنفاده مرات الرسوب	إنتقل لكلية أخرى
٣٧	١	١٧	١	١٣	٥

الدفعة السابعة : دخلوا سنة ٦٢ – ١٩٦٣ ، ٣٧ طالباً نظامياً وتخرجوا سنة ٦٥ – ١٩٦٦ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	٣
قسم اللغة الانجليزية	٧
قسم التاريخ	٧
قسم الجغرافيا	٥
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	٥
المجموع	= ٢٧

تفاصيل الفاقد

المجموع	تخرج سنة ٦٦–١٩٦٧	لا يزال بالكلية	فصل لاستنفاد مرات الرسوب واسباب اخرى	من خارج ليبيا عاد الى بلاده قبل التخرج	توفي قبل التخرج
١٠	٢	١	٥	١	١

الدفعة الثامنة : دخلوا سنة ٦٣ – ١٩٦٤ ، ٣٧ طالباً نظامياً وتخرجوا سنة ١٩٦٦ – ١٩٦٧ على النحو التالي :

قسم اللغة العربية	٤
قسم اللغة الانجليزية	٥
قسم التاريخ	٥
قسم الجغرافيا	٥
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية	٨
المجموع	= ٢٧

تفصيل الفاقد

المجموع	تخرج سنة ٦٧–١٩٦٨	لا يزال بالكلية	من خارج ليبيا عاد الى بلاده قبل التخرج	ترك الكلية	فصل لاستنفاد مرات الرسوب
٢٤	١٢	٥	٢	١	٤

وهكذا نرى ان مجموع الطلبة النظاميين الذين دخلوا السنة الأولى بكلية الآداب كطلبة مستجدين قد بلغ ٣٥٩ طالباً وطالبة في سبع سنوات تخرج منهم في المدة المحددة للتخرج ٦٧ طالباً وطالبة ، وبهذا تصبح نسبة الفاقد بمعناه الضيق ٢٦ ٪ تقريباً في سبع سنوات دراسية . ومن الواضح ان نسبة الفاقد تختلف من سنة إلى أخرى فبينما تنخفض بين خريجي الدفعة الثانية إلى ١٢ ٪ ترتفع في الدفعة التاسعة إلى ٤٧ ٪ تقريباً من مجموع المقبولين سنة ٦٣ – ١٩٦٤ م .

أما إذا أضفنا عدد الذين تمكنوا من إتمام دراستهم بغض النظر عن سنوات رسوبهم فان مجموع الخريجين من النظاميين المستجدين في سبع سنوات دراسية يرتفع إلى ٣١٠ ، أي ان مجموع من فصل من الكلية أو تركها لأسباب أخرى أو لا يزال باقياً بالكلية يصبح ٤٩ طالباً وطالبة فقط . وبهذا تنخفض نسبة الفاقد إلى ١١ ٪ تقريباً في السنوات السبع .

أما إذا درسنا ظاهرة التكرار أي الرسوب بين هذه المجموعة من الطلبة فاننا نجدها في الغالب تتراوح بين سنة أو سنتين ، وهناك منهم من رسب لمدة ثلاث سنوات أو أربع أي أنه بعبارة أخرى أتم دراسته في ضعف المدة المقررة لإتمام الدراسة . وبالرغم من ان عدد هذه المجموعة لا يكاد يذكر الا أنني أعتقد انها ظاهرة تستحق المعالجة نظراً

لارتفاع متوسط كلفة الطالب الجامعي من ناحية ولحاجة البلاد الماسة إلى كل عنصر مدرب للانضمام إلى القوى العاملة المدربة بالبلاد .

لقد ذكرت في مقدمة هذه الدراسة انها خاصة بطلبة كلية الآداب من النظاميين . فاذا كانت ظاهرة الانقطاع والرسوب بين الطلبة النظاميين تستحق مزيداً من الدراسة والبحث فانها ولا شك تستحق علاجاً سريعاً بين طلبة الكلية من المنتسبين وذلك لأنها تمثل مشكلة أكثر حدة .

ومن الدراسات الكثيرة التي أجريت في هذا الميدان نستطيع ان نستخلص بعض الأسباب الكامنة وراء مشكلة الفاقد . فلا شك ان نسبة الأساتذة إلى الطلبة ذات شأن كبير إذ كلما قلت نسبة الأساتذة إلى الطلبة كلما انعدم الإتصال بينهم خارج قاعات المحاضرات ، وتلاشى ذلك الحوار المستمر بين الطالب والأستاذ .... ذلك الحوار الحر الذي يعتبر الركيزة الأساسية لنظام التعليم الجامعي . ولا شك كذلك ان نسبة من الطلبة ليست بالقليلة لا تمكنهـــا استعداداتها العقلية من متابعة وهضم ما يلقى من محاضرات فيكثر رسوبها أو تترك الجامعة كليّة لانها ما كان يجب ان تدخلها أساساً . ومما لا ريب فيه كذلك ان المناهج والظروف الحياتية العامة المحيطة بالطلبة بالإضافة إلى الظروف الخاصة تؤثر تأثيراً مباشراً في ارتفاع نسبة الفاقد ، غير اننا بصراحة لن نستطيع تحديد أثر هذا العامل أو ذاك في مشكلة الفاقد الا إذا أجرينا دراسات عميقة على هذه الظاهرة في كليّات الجامعة المختلفة حتى نستطيع التعرف على حجمها وعمقها ونتمكن على الأقل من تحديد بعض الأسباب الكامنة ورائها .

شعيب يونس المنصوري